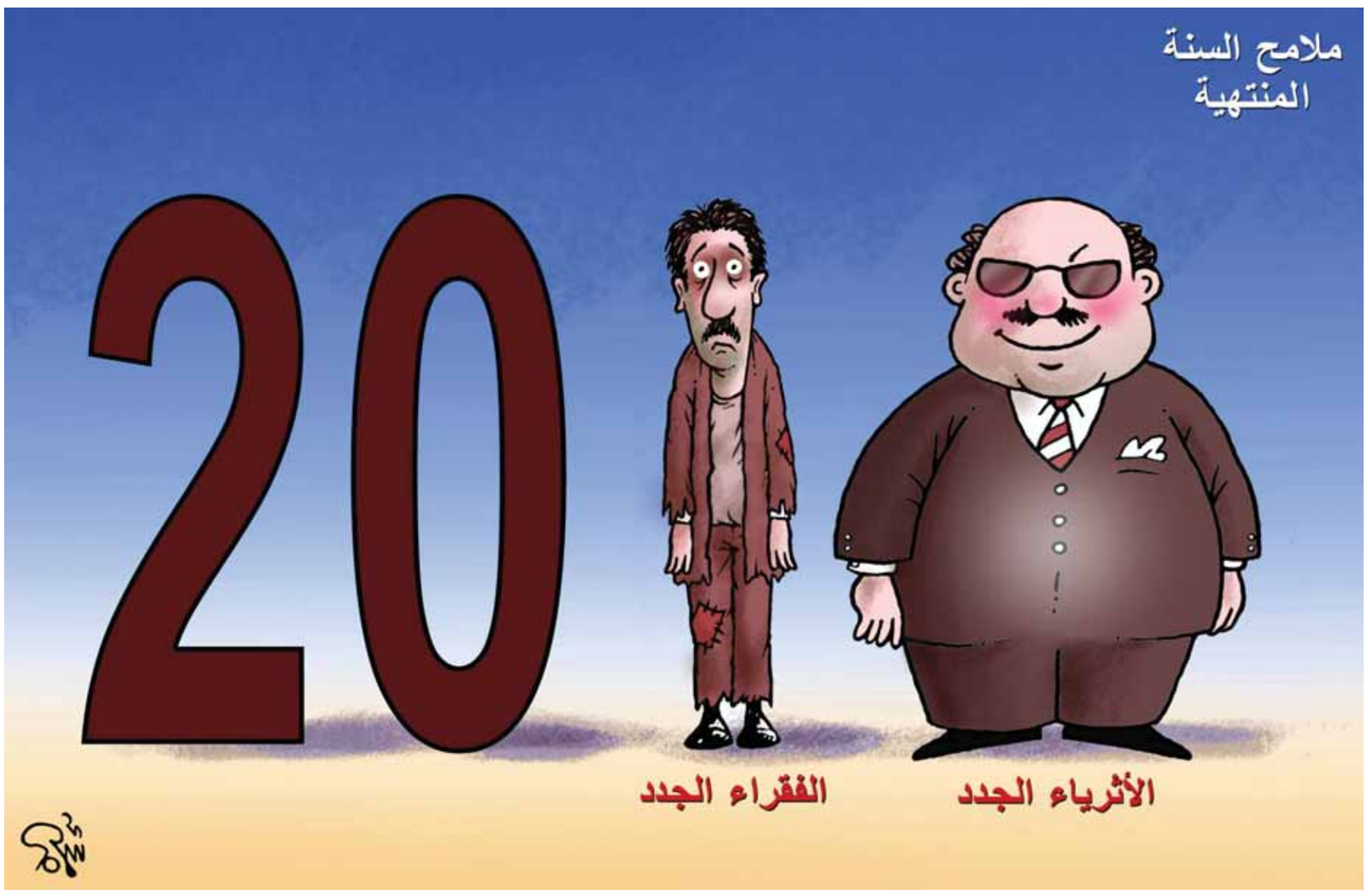

٣٥ سداً ترابياً في حمص بسعة ٤٠٦ ملايين متر مكعب

| حمص - نبال إبراهيم

بيّن مدير الموارد المائية في حمص إسماعيل إسماعيل لـ«الوطن» أن عدد السدود في محافظة حمص وصل إلى ٣٥ سداً ترابياً موزعة على أحواض العاصي والساحل والبادية، لافتا إلى أن الطاقة التخزينية التصميمية للسدود في ريف حمص تصل إلى أكثر من ٤٠٦ ملايين متر مكعب من المياه.

وأشار إسماعيل إلى أن الهطلات المطرية المتوالية منذ بداية موسم الأمطار أدت إلى تحسن ملحوظ في واقع تخزين سدود المحافظة بشكل عام وأن مجاميع الهطلات المطرية قاربت ثلث المعدلات السنوية لمختلف مناطق المحافظة، كاشفاً أن نسبة الهطلات المطرية بلغت منذ بداية العام الحالي وحتى تاريخه نحو ٣٦ بالمئة من الهاطل الإجمالي في المحافظة ما انعكس إيجاباً على تخزين السدود بنسبة ٢٠ بالمئة وذلك بعد أن شهدت أغلب مناطق المحافظة خلال الأيام الماضية هطلات مطرية متفاوتة الغزارة كان أغزرها في منطقة تلكلخ في ريف حمص الغربي.

وأضاف إسماعيل: إن تصريف مجرى نهر العاصي بلغ ١م٣ بالثانية وفق الجريان البيئي، منوهاً بأن الموسم المطري ما زال في بداياته ما يرفع التفاؤل بمواسم جيدة وسعة تخزينية جيدة للسدود هذا العام، مشيراً إلى أن السدود حالياً في حالة امتلاء جيد وستوفر المياه لأغراض الري وللثروة الحيوانية والأراضي الزراعية وإقامة مشروعات زراعية جديدة واستخدامها في الاستزراع السمكي والحد من تأثير قلة الأمطار، مبيناً أنه تم إجراء الصيانة لعدد من السدود في المحافظة شملت الوجه الأمامي والمفرغات والمقبضات وأعمال القمة.

وبيّن أن المديرية تقوم حالياً بالكشف وتقييم وإعداد الأضابير الفنية للسدود التي كانت بمنأى عن أعمال المراقبة خلال فترة الحرب وخاصة سدود بادية حمص ليتم إجراء الصيانات اللازمة لها فور تخصيص الاعتمادات والمبالغ المالية اللازمة لذلك.

محامي عام طرطوس:

١٠٠ قضية أمام نيابة الجرائم الإلكترونية في طرطوس خلال شهرين

| طرطوس- محمد حسين

كادت النقاشات ترفع من وتيرة محاضرة القاضي المستشار محمد سليمان المحامي العام في طرطوس التي شابها عدد الحضور المتدني قياساً لأهمية موضوع «الجريمة الإلكترونية بين الحقوق والواجبات في ضوء قانون الجرائم الإلكترونية رقم ١٧ لعام ٢٠١٢».

وتركزت النقاشات على عدة نقاط أبرزها، ضرورة اعتبار النشر في أي وسيلة إعلام معتمدة ومرخصة إخباراً للنيابة العامة وضرورة تشميل المناهج المدرسية التعريف بالقوانين الناظمة.

وعما يخص صفحات التواصل الاجتماعي طالبت المداخلات بالتمييز بين الصفحات الشخصية والمواقع والصفحات الإخبارية وكذلك المطالبة بتعديل القانون لمواكبة العصر فهو نص على فقرات تعاقب وغابت عنه فكرة حماية العاملين في هذا القطاع وخاصة أن البعض من هذه الصفحات والمواقع قدم خدمات كبيرة في هذه المرحلة العصيبة التي يمر بها بلدنا.

على حين تساءلت إحدى المداخلات عن وجود جرم إلكتروني مشهود وهل يمكن للشاكي إثبات حجته بوجود المخدمات في بلدان خارجية؟

المحامي العام في طرطوس أكد أن محاربة الفساد مسؤولية الجميع لكن المطلوب وضع النقاط على الحروف وتقديم الثبوتيات اللازمة عوضاً عن إطلاق الشتائم على مواقع التواصل الإلكتروني التي تضع الناشر في موقع المتهم والمساءلة القانونية إذا تقدم المتضرر بشكوى للجهات المختصة مبيناً أن لفظاً معيناً قد يسبب جرماً معيناً ولو أراد من تألم من فعل كهذا (شتيمة. ازدراء) اللجوء للقضاء فسوف يتم إنصافه.

المستشار محمد سليمان تحدث باستفاضة عن قانون الإعلام الذي حدد الأسس والمعايير بدقة وأعطى الحصانة للصحفي المرخص أصولاً كذلك أوضح حقوقه وواجباته.

وعما يخص صفحات التواصل أشار إلى أن البعض امتهن الإعلام لتحقيق مكاسب شخصية وهذا الأمر يعاقب عليه القانون مؤكداً وجود ١٠٠ قضية بهذا الخصوص أمام قاضي التحقيق خلال الشهرين الفائتين مشيراً إلى وجود رئيس نيابة خاص بالجريمة الإلكترونية في طرطوس كذلك قاضي بداية مختص بهذه القضايا.

وذكر المحامي العام في طرطوس عدداً من الجرائم التي يعاقب عليها القانون وإن لم يذكرها صراحة مثل الانضمام لمجموعات وجيش إلكتروني معادين وكذلك الإرهاب والابتزاز والتهديد والتجسس الإلكتروني وكذلك التسوق والتسول الإلكتروني وجرائم الاستغلال الجنسي والاتجار بالبشر وتزوير النقود إلكترونياً.

رافق المحامي العام في طرطوس في توضيح بعض القضايا وإثراء الموضوع القاضي محمد الحوراني رئيس النيابة المكلف والقاضي محمد خضور رئيس محكمة بداية الجزاء المختص بالجريمة الإلكترونية كما غلب على الحضور القضاة والمحامون وبعض من أدمن الصفحات والمواقع الطرطوسية وبعض الرسميين إضافة إلى رئيس مكتب الإعداد والثقافة والإعلام في فرع حزب البعث.

«دمشق» تستقبل حتى ١٠٠ معاملة فرائض من ميراث وحجر وغيرها يومياً

أذونات السفر انخفضت من ألف إلى النصف يومياً

نساء اعتمدن على شهود زور لسفر أولادهن معهن

| محمد منار حميجو

كشف مصدر قضائي عن انخفاض أذونات السفر التي تسمح للوصي السفر مع القاصرين إلى النصف بعدما كانت تتجاوز ألف طلب يومياً، معتبراً أن رغم هذا الانخفاض إلا أنه ما زال العدد كبيراً يصل حالياً وسطياً إلى ٥٠٠ طلب يومياً.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن المصدر أن أذونات السفر بلغت في مرحلة معينة ١٥٠٠ طلب يومياً، موضحاً أن أذونات السفر عبارة عن وصاية مؤقتة تسمح للوصي أن يسافر مع القاصر إلى خارج البلاد.

وبيّن المصدر أن الزوجة تتقدم بطلب الوصاية على القاصرين إلا أنه لا بد من حضور الشهود التي تؤكد غياب زوجها سواء كان مسافراً أم مفقوداً إضافة إلى أنه لا أحد من أقاربه الذكور مثل الجد أو الأخ أو العم وغيرهم من العصبات المذكورين في قانون الأحوال الشخصية.

ولفت المصدر إلى أن هناك العديد من النساء اعتمدن على شهود زور للحصول على وصاية مؤقتة وتم كشف الموضوع، مشيراً إلى أن هناك بعض النساء حصلن على الوصاية المؤقتة وبعد فترة راجع أزواجهن المحكمة بأنهم لم يسمحوا لزوجاتهم في السفر وأنهم ما زالوا داخل البلاد.

وأكد المصدر أنه من حق الزوج ملاحقة زوجته قضائياً باعتبار أنه تم السفر من دون إذنه إضافة إلى أنه اعتمدت على شهود زور لبيان أن زوجها مسافر أو أنه مفقود، مشيراً إلى أن القاضي يتحرى نزاهة الشهود قدر المستطاع إضافة إلى أن هناك عقوبة بحق الشاهدين اللذين يدليان بشهادة زور أمام المحكمة ذلك حرصاً على عدم ضياع الحقوق.

ولفت المصدر إلى أن القاضي يأخذ بالأوراق الثبوتية ولا يحكم وفق النيات ومن ثم في حال حضر الشهود أو قدمت الزوجة وثيقة تثبيت فقدان الزواج أو سفره ولا أحد من العصبات فإنه يتم منحها وصاية تسمح لها بالسفر مع الأولاد القاصرين.

وفي الغضون كشف المصدر أن المحكمة الشرعية تستقبل في دمشق حتى ١٠٠ معاملة فرائض يومياً من حصر الإرث إلى طلبات الحجر وغيرها من المعاملات الخاصة في هذا الموضوع، معتبراً أن هناك ضغطاً كبيراً على المحكمة إلا أنه رغم ذلك فإن القضاة يؤدون واجبهم على أكمل وجه في تسهيل أمور المواطنين.

وأشار المصدر إلى أن هناك قضاة مؤازرين لتخفيف الضغط إضافة إلى أنه تمت زيادة عدد القضاة الشرعيين وهذا يعود إلى الدور الكبير التي تقوم به وزارة العدل لتحقيق مبدأ سرعة التقاضي وتسهيل الإجراءات للمواطنين وهذا ما يساعد بشكل كبير على تعزيز ثقة المواطن بالمؤسسة القضائية.

وفي موضوع آخر توقع المصدر أن يتم افتتاح القاعة الإلكترونية الخاصة بتنظيم الدور خلال فترة قريبة جداً باعتبار أن هناك اهتماماً كبيراً من وزير العدل بإنجاز الغرفة لتسريع إجراءات المواطنين وتنظيم الدور بشكل أكبر ما يخفف الازدحام على المحكمة بشكل كبير، معتبراً أنها خطوة مهمة في تحقيق مشروع الأتمتة التي تقوده الوزارة لتسريع عملية التقاضي في القضاء.

١٥٨٣ أسرة مهجرة في ٥٣ مدرسة ومهجرو مركز إيواء معهد الكهرباء في عدرا لمركز الدوير

القادري لـ«الوطن»: جهزنا مركز إيواء لاستيعاب العائدين من مخيمي الركبان والزعتري

٦٢٨ ألف سلة غذائية لمهجري ريف دمشق منذ بداية العام والهلال توقف عن المنح الإغاثية للمهجرين ما قبل ٢٠١٦

| راما محمد

أكد مدير الإغاثة والمنظمات الدولية بمحافظة ريف دمشق تيسير القادري وجود ٥٣ مدرسة في ريف دمشق ما زالت تحوي ١٥٨٣ أسرة مهجرة بما يقارب ٨٠٠٠ فرد، لافتاً إلى وجود خطة لنقل جميع المهجرين في مراكز الإيواء والمدارس لمركز إيواء الدوير لقدرة المركز على استيعابهم وتوحيد جهود العمل الإغاثي من مبادرات وجمعيات والعمل المؤسسي الحكومي ما يسهل العمل على الجهات الإغاثية الفاعلة وإعادة المدارس لتأهيلها من قبل وزارة التربية، مؤكداً إخلاء ثلاث مدارس من المهجرين في ريف دمشق في كل من ضاحية قدسيا والزاكية وقطنا.

وكشف القادري في حديث خاص مع «الوطن» عن إخلاء مركز إيواء معهد الكهرباء في عدرا من المهجرين البالغ عددهم ٩٠٠ لنقلهم لمركز الدوير، منوهاً بإخلاء المدارس في عدرا والفيحاء في منطقة حفير ونجها والنشابية وإغلاق مراكز إيواء عدة لانتهاء الحاجة إليها، نتيجة إعادة الناس إلى قراهم والاقتصار على مركز إيواء الدوير، مع الحفاظ على مركز إيواء الحرجلة كونه يضم ٢٥٠ أسرة من أهالي كفريا والفوعة، موضحاً أن مركز إيواء الدوير عبارة عن مدينة كاملة ويجري العمل حالياً على تأمين فرص عمل داخل المركز كمشاغل الخياطة، ووزارة الشؤون الاجتماعية تقدم مشاريع الدعم النفسي بالتنسيق مع الجمعيات والمبادرات، إضافة إلى وجود مدارس من كافة الحلقات.

وأكد القادري وجود اقتراح للجنة الإغاثية العليا لاستكمال بناء مركز إيواء الحرجلة ٢ كحالة طارئة في حال استقدام أي مهجرين جدد أو تفكيك أي مخيمات كمخيم الركبان أو الزعتري في الأردن، مشيراً إلى أن المباشرة ببناء المركز كانت من قبل المنظمات الدولية بالتنسيق مع اللجنة الإغاثية العليا في فترة تحرير مناطق الغوطة إلا أن الأعمال فيه توقفت حالياً لعدم وجود حاجة له، موضحاً أن مركز إيواء الحرجلة ١ في مرحلة ما استوعب ٢٠ ألفاً وحالياً يتواجد فيه ١٥٠٠ في حين مركز الدوير يضم حالياً ٢٠٠٠ شخص ومع استقبال الباقي الموجودين من الممكن أن يصل العدد لـ٣٥٠٠ شخص، في حين أن الطاقة الاستيعابية القصوى لمركز الحرجلة ٢ تصل لعشرة آلاف، لافتاً إلى العمل على تأمين ٤٠٠ وحدة سكنية مؤقتة في ريف دمشق للأسر المهجرين الذين من الممكن أن يأتوا من خارج القطر سواء من لبنان أو الأردن في حال كانت منازلهم مدمرة ولم تؤمن بعد.

وكشف القادري عن توزيع نحو ٦٢٨ ألف سلة غذائية للمهجرين في المحافظة منذ بداية العام، قدمتها الجمعيات الخيرية والهلال الأحمر في دمشق وريف دمشق، إضافة إلى تقديم الهلال الأحمر ١١٢٤٨ من المعلبات ونحو ٢٤٠ ألفاً من الحرامات، ونحو ٦٤ ألف فرشة، و٩٨٧٠٠ سلة صحية، مشيراً إلى أن برنامج الغذاء العالمي يقدم شهرياً ٨٠ ألف سلة غذائية لمحافظة ريف دمشق، وهناك خطة شهرية لتوزيع السلل الإغاثية وفق احتياج القرى والمدن.

وأكد القادري سعي الخطة الحكومية للانتقال من الحالة الإغاثية واعتماد المهجر على السلل الغذائية إلى حالة إعطائه فرصة عمل ضمن الخبرة التي يمتلكها سواء أكانت مهنية أو علمية، إضافة إلى سعي الحكومة لتأمين انطلاقة جيدة للمهجرين كأن تؤمن وزارة الزراعة في منطقة الغوطة بذاراً للفلاحين ودواجن للمعتمدين على تربيتها، والتعاون مع بعض الوزارات المعنية لتأمين التجهيزات اللازمة لضخ المياه ليستفيد منها الفلاحون، كذلك سعي اللجنة الإغاثية الفرعية إلى تأمين قروض بسيطة بفوائد قليلة جدا، مشيراً إلى إمكانية تقديم بعض المنظمات الدولية منحاً وليس قروضاً إلا أن الموضوع مازال قيد الدراسة وطرح في اجتماع اللجنة الإغاثية السابق.

ولفت القادري إلى وجود مشروع في منطقة القلمون الشرقي بالتنسيق مع إحدى المنظمات يعتمد على تأمين سبل العيش عن طريق قروض ومشاريع إنتاجية ومشاريع دعم نفسي، مشيراً إلى أن المنظمات الدولية لها عمل إغاثي وآخر يعنى بالبنى التحتية، وأن المنظمات ما زالت تقوم بعملها في المحافظة وتقدم السلل الإغاثية للمهجرين، مضيفاً: هناك خطة حكومية لإعادة الإعمار وعمل موازٍ لها تؤديه المنظمات الإنسانية كترحيل الأنقاض ومشاريع البنى التحتية.

وأشار القادري إلى أن العمل الإغاثي تتدخل به خطة حكومية ووزارات عدة ضمن اختصاصها، إضافة إلى مبادرات وطنية وشراكات متمثلة بالهلال الأحمر العربي السوري والأمانة السورية للتنمية وجمعيات أهلية مشهرة عن طريق وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل على الصعيد الداخلي، ودولياً هناك منظمات تعمل تحت رعاية الأمم المتحدة عن طريق وزارة الخارجية بالتنسيق مع وزارة الإدارة المحلية، موضحاً أن هناك منظمات لها شراكات مع وزارات عدة كالشراكة بين وزارة التربية واليونيسيف، وضمن هذه الشراكات والاتفاقيات المقامة يجري العمل على مشاريع ضمن المحافظات بما يتوافق مع الخطة الحكومية ولا يتعارض معها كالتربية والصحة.

وأكد القادري وجود عدد كبير من المنظمات ما زالت مستمرة في عملها وتعمل بموجب اتفاقيات منها منظمات الأمم المتحدة كبرنامج الطفولة اليونيسيف وال UNPD البرنامج الإنمائي ومفوضية اللاجئين ومنظمات لها شراكات مع وزارة الإدارة المحلية كـ ADRA وهناك منظمات تعنى بالأمور الإغاثية كبرنامج الغذاء العالمي WFP والصليب الأحمر وغيرها، مبيناً أن تحديد عددها مرتبط بشراكاتها مع الوزارات المحلية عن طريق الاتفاقيات والشريك الوطني سواء الهلال الأحمر أو الأمانة السورية للتنمية، مضيفاً: هذه المنظمات لها خطة في عام ٢٠١٩ بالتنسيق مع الشركاء الوطنيين ولجنة الإغاثة العليا الممثلة بوزارة الإدارة المحلية واللجان الفرعية ووزارة الخارجية.

وكشف القادري عن توقف الهلال الأحمر عن منح الحصص الإغاثية للمهجرين قبل عام ٢٠١٦ باعتبار أن فترة إقامتهم خارج منازلهم كانت منذ ٣ أو ٤ سنوات، ما يستدعي تأمينهم لإقامة مؤقتة وتأسيسهم لمشروع مالي وبالتالي لم يعودوا بحاجة إلى الإغاثة، مشيراً إلى قدرة اللجنة الإغاثية على تغطية كافة الاحتياجات بأي منطقة وتحت أي ظرف سواء أكان هناك مهجرون أو عائدون عن طريق المنظمات الدولية أو غيرها، فالعمل الإغاثي بجزء منه تؤديه هذه المنظمات إضافة للخطة الحكومية صاحبة الدور الأكبر إلى جانب الشراكات والمبادرات الوطنية.